مناهج المفسرين بين الأثر والتجديد

أ. د. عيادة بن أيوب الكبيسي*

الحمد لله الذي أنزل القرآن، هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان، وجعله قرآناً عربياً غير ذي عوج، سالماً من التحريف والتبديل والزيادة والنقصان، وقيَّض له من جهابذة العلماء الأفذاذ من يفسره في كل عصر وزمان، والصلاة والسلام على سيد ولد عدنان، المكلف بنص القرآن بالبيان، وعلى آله وأصحابه نجوم الهدى ومصابيح الظلام، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد!

فلا ريب أن الاشتغال بكتاب الله تعالى، حفظا وتلاوة وتفسيرا وتدبرا وعملا، من أجل الأعمال وأهم المقاصد، وأنبل الغايات. ومنذ أن نزل الكتاب الحكيم على قلب النبي الكريم ﷺ، وتلقته الأمة منه ﷺ، أقبل العلماء عليه يتلونه حق تلاوته، ويكشفون للناس مكنون حكمته، ويطلعونهم على ما أودع الله تعالى فيه من الأحكام والمعارف والأسرار، كل حسب طريقته ومنهجه، وما آتاه الله تعالى من إمكانات، وما منحه من قدرات.

ولا يخفى على المشتغلين بالدراسات القرآنية، أن رسول الله ﷺ كان هو المفسر الأول لكتاب الله تعالى، كما أخبر عن ذلك القرآن بقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُوْنَ﴾[٢]. ولقد بيَّن ﷺ للأمة كل ما تحتاج إليه من كلام ربها تبارك وتعالى، وأجاب عما سئل عنه من ذلك، إجابة توضح الغموض وتحل الإشكال، وتزيل الشبهة.

---

* أستاذ التفسير وعلوم القرآن بكلية الشريعة، جامعة الشارقة

[٢] سورة النحل، آية: ٤٤.

ولكن بما أنه ﷺ رسول يوحى إليه من لدن حكيم خبير سبحانه وتعالى، فقد اقتصر في ذلك البيان وتلك الأجوبة، على ما تقتضيه الحكمة، وتتحقق به المصلحة، معرضاً عما عسى أن يكون فتنة للناس مما تكل عن استيعابه مدارك أهل عصره، ولذا فهو ﷺ لم يفسر كل القرآن[1]، وقد أحسن الأديب الأستاذ مصطفى صادق الرافعي رحمه الله تعالى إذ قال – وهو يتحدث عن عدم تفسير النبي ﷺ لكل القرآن –: "وهذا وحده يجعل كل منصف يقول: أشهد أن محمداً ﷺ رسولٌ، إذ لو كان ﷺ فسَّر للعرب بما يحتمله زمنهم، وتطيقه أفهامهم، لجمد القرآن جموداً تمدمه عليه الأزمنة والعصور بآلاتها ووسائلها، فإن كلام الرسول ﷺ نص قاطع، ولكنه ترك تاريخ الإنسانية يفسر كتاب الإنسانية، فتأمل حكمة ذلك السكوت، فهي إعجاز لا يكابر فيه إلا من قلع مخه من رأسه"[2].

وبعد انتقاله ﷺ إلى الرفيق الأعلى، تولى العلماء من أصحابه ﷺ مهمة التفسير من بعده ﷺ؛ إذ هم أهل اللسان الذين نزل القرآن بلغتهم، مع ما منحهم الله تعالى من اتقاد القريحة وصفاء النفوس وطهارة القلوب، وما كانوا يشاهدونه من أحوال الوحي وأسباب النُّزول. وصنع التابعون من بعدهم مثل صنيعهم، وأضافوا إلى التفسير ما تطلبته أيام عصرهم، ومن ثم تسلسلت حركة التأليف في تفسير القرآن الكريم عبر القرون حتى أيامنا هذه، وستبقى كذلك ما بقي الزمان وتعاقب الملوان.

إن طريقة التفسير لم تكن واحدة، والمناهج فيه لم تكن متفقة، بل قد ظهرت طرائق متعددة، ومناهج مختلفة، وسنشير هنا إلى أبرز تلك المناهج وأشهرها باختصار على النحو الآتي:

١– المنهج الأثري، وهو المسمى "التفسير بالمأثور" أو بالرواية، وسيأتي تفصيل القول فيه إن شاء الله تعالى.

٢– المنهج العقلي، وهو المسمى "التفسير بالرأي" أو بالدراية، ويقسم إلى قسمين: محمود وهو ما توافرت فيه الشروط اللازمة التي ذكرها علماء علوم القرآن وأصول التفسير. ومذموم وهو ما كان بالرأي المجرد، ويدخل فيه تفاسير الفرق المخالفة لأهل السنة.

---

[1] مسألة تفسير النبي ﷺ كل القرآن، موضع اختلاف بين أهل العلم، بسطناها في غير هذا الموضع، وخلاصة ذلك: أن النتيجة التي ترتاح إليها النفس، أنه ﷺ فسر قدرا لا بأس به، ثم ترك لأهل كل عصر يفهمون من كتاب ربهم ما يناسبهم، وفق الشروط المعلومة التي ذكرها العلماء بهذا الخصوص. انظر بحثنا: "**تدبر القرآن بين المنهج الصحيح والانحرافات المعاصرة**" المنشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي – العدد التاسع عشر، سنة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

[2] انظر **إعجاز القرآن**، ص١٠ هامش١.

٣- المنهج اللغوي، وهو تفسير القرآن باللغة التي نزل بها، والعناية بالإعراب والاشتقاق اللغوي، والوقوف عند حروف اللغة وشرحها شرحا نحويا وافيا.

٤- المنهج الإشاري، وهو تفسير القرآن بغير ظاهره لإشارات تنهل من سحب الغيب على قلوب العارفين من أرباب السلوك والمجاهدة، ويمكن الجمع بينها وبين الظاهر المراد، وقد يسمى بالتفسير الصوفي على تفصيل في ذلك.

٥- المنهج الباطني، وهو بخلاف المنهج الإشاري، ويعني إلغاء الظاهر، ويقولون: إن المراد من القرآن باطنه دون ظاهره المعلوم من اللغة، وهؤلاء قد نقضوا عرى التفسير من أساسه.

٦- المنهج الفقهي، وهو ما يسمى بأحكام القرآن، أو تفسير آيات الأحكام.

٧- المنهج العلمي، على اعتبار أن القرآن قد اشتمل على علوم كثيرة، أو على كل العلوم كما يرى بعضهم، وقد توسع هذا العلم في عصرنا، وأنشئت هيئات خاصة تعنى بالإعجاز العلمي في القرآن الكريم.

٨- المنهج البياني، بمعنى تدبر البيان القرآني، وذلك باستقراء اللفظ القرآني في كل مواضع وروده، للوصول إلى دلالته، عرض الظاهرة الأسلوبية على كل نظائرها في الكتاب المحكم، وتدبر سياقها الخاص في الآية والسورة، ثم سياقها العام في المصحف كله، التماسا لسرها البياني، ويقرب منه المنهج الأدبي، وهو الذي ينظر إلى القرآن كوحدة موضوعية متناسقة متكاملة.

٩- المنهج التجديدي، وهو ما أضافه العلماء في العصر الحاضر، أو ابتكروه، مما قد يتفق مع المنهج السليم للتفسير أو يختلف عنه، كما سيأتي تفصيل ذلك في هذا البحث بإذن الله تعالى.

يمكن أن نعتبر هذه المناهج هي أهم الأساليب التي اتبعها المفسرون في تفسير كتاب الله تعالى عبر القرون. وبعد التأمل في هذه المناهج، رأيت أن أجعل الدراسة التي أتقدم بها إلى هذا المؤتمر المبارك، تنحصر في المنهج الأثري، وهو التفسير بالمأثور، وعلاقته بمناهج التجديد، لما لذلك من أهمية بالغة في توضيح المنهج السليم في تفسير كتاب الله تعالى، ولما له من أثر بالغ في تحقيق العصمة من كثير من الانحرافات التفسيرية، التي منيت بها بعض تلك المناهج.

وقد اشتملت خطة البحث على: مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

أما المقدمة فهذه.

أما التمهيد فبينت فيه المراد بـ: مناهج المفسرين. والتفسير بالمأثور. والتجديد.

المبحث الأول في أقسام التفسير بالمأثور وأهميته وحكمه. وفيه ثلاثة مطالب:

١- أقسام التفسير المأثور، وأشهر ما ألف فيه.

٢- قيمته ومدى الحاجة إليه.

٣- حكمه من حيث القبول والرد.

المبحث الثاني في العلاقة بين التفسير بالمأثور والتجديد. وفيه ثلاثة مطالب:

١- الهدم والإلغاء.

٢- الإضافة والبناء.

٣- نماذج من المنهجين في القديم والحديث ونقدها.

أما الخاتمة ففيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

التوصيات والمقترحات. والله تعالى هو الموفق والمستعان.

تمهيـــــد

أولاً: تعريف مناهج المفسرين:

هو مركب إضافي، لا بد لتعريفه من تعريف جزأيه، ثم تعريفه بعد أن أصبح فنا مدونا.

١- المناهج: جمع منهج، وهو لغة: بمعنى الإبانة والوضوح، يقال: نهج الطريق نهجا ونهوجا، وقد نهج الأمر وأنهج: إذا وضح واستبان، والنهج: الطريق المستقيم، والمنهج كالمنهاج، وفي التنزيل الحكيم: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ [المائدة:٤٨]، وفي حديث العباس ﷺ عنه: "لم يمت رسول الله ﷺ حتى تركككم على طريق ناهجة" أي: واضحة بينة[١]. واصطلاحا: هي الطرق الواضحة في التعبير عن شيء ما بنظام معين، بغية الوصول إلى غاية معينة[٢].

٢- المفسرون: جمع مفسر، وهو من توافرت فيه الشروط اللازمة، وأصبح أهلاً لخوض غمار تفسير القرآن الكريم، والكشف عن مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية.

٣- مناهج المفسرين: هي الطرائق التي يرسمها المفسرون، للسير على ضوئها في الكشف عن مراد الله تعالى، واستخراج حكم القرآن الكريم وأحكامه، وفق وسعهم وطاقتهم البشرية.

ثانياً: التفسير بالمأثور:

أما التفسير لغة: فإن محور مادته هو الكشف والإيضاح، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلاَّ جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيراً﴾ [الفرقان: ٣٣] فالفسر الإبانة وكشف المغطى، يقال:

---

[١] انظر **مفردات القرآن**: ص ٨٢٥، **النهاية**: ١٣٤/٥، **القاموس المحيط**: ٤٣٢/١، **المعجم الوسيط**: ٩٥٧/٢ مادة: نهج.

[٢] انظر **مناهج المفسرين** للدكتور محمود النقراشي ص ١٣، و**مناهج المفسرين** للدكتور مصطفى مسلم ص ١٤.

فسرت اللفظ فسرا، من باب ضرب ونصر[١]، وقال الراغب: الفَسْر والسَّفْر يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما، لكن جعل الفسر لإظهار المعنى المعقول، وجعل السفر لإبراز الأعيان للأبصار، فقيل: سفرت المرأة عن وجهها، وأسفر الصبح[٢].

وأما اصطلاحا: فقد تعددت تعريفاته، ولعل أحسنها وأجمعها قول من قال: هو علم يبحث فيه عن أحوال القرآن المجيد، من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية[٣]. وسر ترجيح هذا التعريف على غيره لأمرين: الأول: كونه مختصرا وجامعا مانعا. والثاني: لقيد بقدر الطاقة البشرية، إذ الوصول إلى مراد الله تعالى متعذر، ولملاحظته الغاية من نزول القرآن الكريم.

وأما المأثور لغة: فهو مأخوذ من الأثر، وهو بقية الشئ، جمع آثار وأثور، والأثر: مصدر قولك أثرت الحديث آثره، إذا نقلته عن غيرك ورويته، ومن هنا قيل: حديث مأثور أي يخبر الناس به بعضهم بعضا أي ينقله خلف عن سلف[٤].

واصطلاحا: ما جاء في القرآن الكريم نفسه، أو ما نقل عن النبي ﷺ، أو عن أصحابه ﷺ، بيانا لمراد الله تعالى من كتابه[٥].

ثالثاً: مناهج التجديد:

تقدم الكلام في المناهج، وأما التجديد: فبالرجوع إلى قواميس اللغة نجد أنهم قالوا: جد يجدّ فهو جديد، وجدده واستجده: صيره جديدا، فتجدد، والجديد: ضد البلى[٦]. والتجديد في أصل معناه اللغوي – كما يقول الشيخ بسطامي – يبعث في الذهن تصورا تجتمع فيه ثلاث معان متصلة[٧]، لا يمكن فصل أحدها عن الآخر، ويستلزم كل واحد منها المعنى الآخر، وهذه المعاني كالتالي:

١- أن الشيء المجدد قد كان في أول الأمر موجودا وقائما، وللناس به عهد.

---

[١] انظر **القاموس**: ١٥٦/٢، **التعريفات**: ص٨٧.

[٢] انظر **مقدمة التفسير** للراغب الأصفهاني ص ١٦٢، و**مفردات القرآن** له ص ٦٣٦ مادة: فسر.

[٣] انظر **مناهل العرفان**، ٦/٢.

[٤] انظر **لسان العرب** ٦٩/١، و**القاموس** ٦٨٢/١ مادة: أثر.

[٥] انظر **مناهل العرفان** ١٢/٢، و**التفسير والمفسرون** ١٥٢/١.

[٦] انظر **القاموس المحيط** ٥٥١/١، **المعجم الوسيط** ١٠٩/١.

[٧] انظر **مفهوم تجديد الدين** للأستاذ بسطامي محمد سعيد ص ١٥.

٢- أن هذا الشيء أتت عليه الأيام فأصبح قديما.

٣- أن ذلك الشيء قد أعيد إلى مثل الحالة التي كان عليها قبل أن يبلى ويخلق.

وبالرجوع إلى الكتاب الكريم لم نجد فيه لفظ التجديد، إنما وجدنا لفظ {جديد}، وذلك في ثلاث آيات وهي قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٤٩]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَئِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سورة السجدة: ١٠]. والمراد بالجديد في الآيات الكريمات، هو البعث والإعادة، وهو ما كان يستبعده المشركون ويتعجبون منه.

ولدى التأمل في المعنى اللغوي، نستطيع أن نقول: إن إطلاق لفظ التجديد على الدين إطلاق سليم، ويمكن أن نعد قوله ﷺ: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»[١] أصلا لهذا الفهم السليم، ومثله ما روي عن النبي ﷺ: «جددوا إيمانكم». قيل: يا رسول الله! كيف نجدد إيماننا؟ قال: «أكثروا من قول لا إله إلا الله»[٢] .

وهذا الفهم هو الذي عناه أبو سهل الصعلوكي[٣] رحمه الله تعالى بقوله: "أعاد الله هذا الدين بعد ما ذهب يعني أكثره بأحمد بن حنبل وأبي الحسن الأشعري وأبي نعيم الاستراباذي"[٤]. وقد سار في ضوئه علماء التفسير عبر القرون، ومن هنا تعددت مناهج المفسرين، وكثرت الإضافات التفسيرية السديدة، بما شغل حيزا واسعا في مكتبة التفسير في العالم الإسلامي. غير أن هذا الفهم السليم لم يكن هو المقصود عند دعاة التجديد لاسيما في عصرنا الحديث، وإنما يعنون به: "إعمال الفكر في فهم القرآن فهما جديدا، دون الرجوع إلى شئ من أفهام السابقين، من رجال المأثور والمعقول، أو التقيد بقواعد لغة القرآن، أو بشئ من الضوابط التي وضعها علماء أصول الفقه وعلوم القرآن"[٥].

---

[١] أخرجه أبو داود برقم ٤٢٩١ في كتاب الملاحم، ١٠٩/٤، وقد استوفينا تخريجه في تحقيق رسالة "**قراءة البسملة أول براءة**" لملا علي القاري، المنشورة في مجلة الدراسات الإسلامية بإسلام آباد، العدد الرابع، المجلد الثامن والعشرون، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

[٢] أخرجه أحمد برقم٨٧١٠، والحاكم ٢٥٦/٤ وقال: "صحيح الإسناد"، وقال الذهبي: "فيه صدقة ضعفوه". وقال العزيزي في **السراج المنير** ٧٦/٣ والمناوي في **التيسير** ٤٨٥/١: "إسناد أحمد صحيح".

[٣] هو الإمام محمد بن سليمان، قال الذهبي: "الفقيه الشافعي الأديب اللغوي، المتكلم المفسر النحوي الشاعر المفتي الصوفي، حبر زمانه، بقية أقرانه، هذا قول الحاكم فيه، وقال الصاحب بن عباد: ما رأينا مثله ولا رأى مثل نفسه، توفي سنة ٣٦٩هـ رحمه الله تعالى". انظر **تاريخ الإسلام** - حوادث وفيات (٣٥١-٣٨٠) ص٤٢٣، **الأعلام** ١٤٩/٦.

[٤] انظر **تبين كذب المفتري** لابن عساكر ص٥٣، وفيه بعد الصعلوكي: "أم الشيخ الإمام أبا بكر الإسماعيلي".

[٥] انظر بحثنا: "**القراءة الجديدة للقرآن الكريم .. بين المنهج الصحيح والانحراف المسيئ**"، الذي تم إلقاؤه في الدورة السادسة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي، الذي عقد بدبي بتاريخ ٩-١٤/٤/٢٠٠٥م.

وهو مسلك غير حميد، أدى إلى تلاعب عجيب بالألفاظ، وجنوح عن المنهج السليم أفرز كمّاً هائلاً من الانحرافات الخطيرة في التفسير، الأمر الذي حدا برجال العلم والفكر في العالم الإسلامي للتصدي لذلك الضلال ورده ودحضه.

وقد أخذ هذا الفهم الجديد مسمًّى جديداً، في السنوات الأخيرة يقال له: "الهرمنوطيقيا"[1]، وهي القراءة الجديدة للقرآن الكريم.

المبحث الأول
أقسام التفسير بالمأثور وأهميته وحكمه

المطلب الأول: أقسام التفسير بالمأثور، وأشهر ما ألف فيه:

أ- أقسام التفسير بالمأثور:

يقسم العلماء التفسير بالمأثور إلى ثلاثة أقسام، ومنهم من يضيف قسما رابعا، وذلك باعتبار مكونات التفسير، على النحو الآتي:

الأول: تفسير القرآن بالقرآن، ويعد هذا القسم من أعلى مراتب التفسير، لأن الله تعالى أدرى بكلامه، وليس معنى تفسير القرآن بالقرآن هو تفسير مفردة بمفردة أو جملة بجملة فحسب، وإنما تندرج تحته أنواع متعددة، مثل: تفسير المجمل بالمبين، وتفسير المطلق بالمقيد، وتفسير العام بالخاص، والتفسير بالجمع بين ما يتوهم أنه مختلف وليس كذلك، والتفسير بالقراءات، وتفسير ما جاء موجزا بما جاء مطنبا، وتفسير إشكالات معينة ونحو ذلك مما هو مبسوط في مظانه في كتب علوم القرآن وأصول التفسير[2].

الثاني: تفسير القرآن بالسنة، يعني بما ثبت عن النبي ﷺ، ويأتي هذا القسم في الدرجة الثانية، لأن الله تعالى قد وكل إلى نبيه ﷺ مهمة بيان الكتاب وتوضيحه، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُوْنَ﴾ [النحل: ٤٤]. وقد بين ﷺ لأصحابه ﷺ، كل ما

[1] الهرمنوطيقيا تعني القراءة الجديدة للقرآن والنصوص الدينية، بمعنى إطلاق الحرية لقارئ النص في تفسيره دون الاحتكام إلى اللغة التي جاء بها، والسنة الشارحة للقرآن، وما أطبق عليه علماء التفسير في شتى العصور. انظر **بحث الشيخ حسن الجواهري** ص٣، المقدم إلى المجمع الفقهي في دورته السادسة عشرة.

[2] وقد فصلنا هذه الأنواع بأمثلتها في كتابنا: **دراسات في التفسير ومناهجه**.

يحتاجون إليه من كتاب ربهم، وأجابهم عما سئل عنه سواء من أصحابه أم من أهل الكتاب أم من المشركين، كما حل لأصحابه ما أشكل عليهم، ووضح ما غمض من ألفاظه، وإن كان ذلك على ندرة إذ هم العرب الخلص، وقد نزل القرآن بلسانهم. وفي السنة الصحيحة جملة لا بأس بها من تفسير رسول الله ﷺ[1]. وما قيل في تفسير القرآن بالقرآن، يقال في تفسير القرآن بالسنة، حيث يندرج تحته أنواع متعددة، من تفسير المطلق بالمقيد والعام بالخاص وما إلى ذلك.

الثالث: تفسير القرآن بأقوال الصحابة ﷺ، وذلك أنهم أدوا أمانة التبليغ، وأجابوا عما سئلوا عنه من كتاب ربهم تبارك وتعالى، ووضحوا ما غمض على الناس من آياته، فكانت أقوالهم في ذلك ثلاثة أقسام:

١- قسم سمعوه من النبي ﷺ وصرحوا بذلك، وأسندوه إليه ﷺ.

٢- قسم سمعوه من النبي ﷺ و لم يصرحوا بذلك و لم يسندوه لوضوح ذلك عندهم.

٣- قسم لم يسمعوه من النبي ﷺ ولكنهم اجتهدوا فيه، وفق مؤهلات الاجتهاد التي كانوا يتمتعون بها.

والأول واضح أنه من السنة المطهرة، والثاني يتأمل فيه، فإن ظهر أنه مأخوذ من النبي ﷺ، كأن يكون مما لا مجال للرأي فيه، فحكمه حكم سابقه، وإن لم يظهر ذلك، وكان مما للرأي فيه مجال ألحق بالقسم الثالث الذي مر ما ثبت تعين الأخذ به لقيمته وأهميته.

وتتجلى لنا قيمة تفاسير الصحابة ﷺ بكونهم[2]: شاهدي عيان لأحوال الوحي وقرائنه وأسبابه. وأهل اللسان العربي، وأصحاب البلاغة والفصاحة والبيان. وأعلم الناس بعادات العرب وأحوالها وأخبارها. والجيل المثالي الذي لم يشهد التاريخ مثيلا لهم في علمهم وإدراكهم وسعة نظرهم لأمور الحياة والكون والإنسان. وصفاء نفوسهم، وطهارة قلوبهم، وشدة إخلاصهم. وكبير محبتهم لنبيهم ﷺ، وعظيم تضحيتهم لنشر دينهم.

حتى إن الحاكم أطلق القول بأن ما صح وروده عن الصحابة ﷺ له حكم المرفوع[3]، إلا أن غيره قيده بما كان في بيان النُّزول ونحوه مما لا مجال للرأي فيه، وإلا فهو من الموقوف، قال

---

[1] جمع أخونا الفاضل الدكتور حكمت بشير في كتابه: "**التفسير الصحيح**" قدرا مباركا من تفسير رسول الله ﷺ، فقد جاء كتابه هذا في أربعة مجلدات من القطع الكبير.

[2] انظر **أصول التفسير وقواعده** ص١١٧.

[3] انظر **معرفة علوم الحديث** ص ٢٠، **والمستدرك** ٢٧/١، ١٢٣، ٥٤٢.

الزرقاني بعد أن نقل ما تقدم عن الحاكم: "ووجهة نظر الحاكم ومن وافقه، أن الصحابة ﷺ قد شاهدوا الوحي والتنزيل، وعرفوا وعاينوا من أسباب النزول ما يكشف لهم النقاب عن معاني الكتاب، ولهم من سلامة فطرتهم، وصفاء نفوسهم، وعلو كعبهم في الفصاحة والبيان، ما يمكنهم من الفهم الصحيح لكلام الله، وما يجعلهم يوقنون بمراده من تنزيله وهداه"[1].

هذه أقسام التفسير بالمأثور المجمع عليها بين علماء علوم القرآن وأصول التفسير، وهناك من يضيف قسما رابعا، وهو:

الرابع: تفسير القرآن بأقوال التابعين: ولا نطيل في الكلام عن هذا، ولنقتصر على ذكر القول الراجح في ذلك، وهو: أن قول التابعي في التفسير ليس بحجة، فلا ينبغي الجمود عند قوله، ولا أن نعطل فهم القرآن، أو نحجم عن تفسيره اكتفاءً بفهمه واستغناءً بتفسيره، بل يجب أن يكون باب التأمل في الآيات مفتوحاً، وذهن من أهّل لاستنباط ما فيها من أسرار ومعارف مشغولاً، اللهم إلا فيما أجمعنا عليه، فإن الإجماع حجة ملزمة، وإلى هذا جنح الدكتور الذهبي حيث قال: "والذي تميل إليه النفس هو أن قول التابعي في التفسير لا يجب الأخذ به إلا إذا كان مما لا مجال للرأي فيه، فإنه يؤخذ به حينئذ عند عدم الريبة، فإن ارتبنا فيه بأن كان يأخذ من أهل الكتاب، فلنا أن نترك قوله ولا نعتمد عليه، أما إذا أجمع التابعون على رأي فإنه يجب علينا أن نأخذ به ولا نتعداه إلى غيره"[2].

ب- أشهر ما ألف فيه:

لا يخفى على المشتغلين بالدراسات القرآنية أن الكتب المألفة في التفسير بالمأثور كثيرة، ولذا فليس غرضنا هنا عرض ذلك، وتفصيل القول فيه، وإنما أردنا أن نشير إلى أشهر ما ألف فيه، مما لم يمزج بغيره. ولدى التأمل في هذا رأيت أن أشهر كتاب وصل إلينا في هذا وأعظمه هو:

التفسير المسند للإمام ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله تعالى، وذلك لمنهجه الذي حدد معالمه كما أعرب عن ذلك في مقدمته إذ يقول: "فتحريت إخراج ذلك بأصح الأخبار إسنادا، وأشبعها متنا، فإذا وجدت التفسير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أذكر أحدا من الصحابة ممن أتى بمثل ذلك، وإذا وجدته عن الصحابة، فإن كانوا متفقين ذكرت أعلاهم

[1] انظر **مناهل العرفان** ١٣/٢، وانظر **البرهان** ٢/ ٢٩٣.

[2] انظر **التفسير والمفسرون** ١٢٨/١-١٢٩.

درجة بأصح الإسناد، وسميت موافقيهم بحذف الأسانيد، وإن كانوا مختلفين ذكرت اختلافهم، وذكرت لكل واحد منهم إسنادا، وسميت موافقيهم بحذف الأسانيد، فإن لم أجد عن الصحابة ووجدته عن التابعين، عملت فيما أجد عنهم ما ذكرته من المثال في الصحابة، وكذا أجعل المثال في أتباع التابعين وأتباعهم، جعل الله ذلك لوجهه خالصا، ونفع به"[1].

وهذا كما ترى منهج دقيق محكم، قلما تجده في كتب التفسير بالمأثور، فابن جرير مثلا كان يجمع من الأسانيد ما وقف عليه غير مميز بين صحيح وسقيم، وكذا من المتون غير مفرق بين طويل وقصير. واقتصار ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى على المأثور هو الذي سوغ لنا أن نجعله على رأس قائمة المفسرين بالمأثور، فابن جرير مثلا وإن كان تفسيره "جامع البيان" معدودا في كتب التفسير بالمأثور بل من أمهاتها، إلا أنه لم يقتصر فيه على المأثور، وإنما ضم إلى ذلك المعقول، وإنا لنجد في طيات تفسيره من القراءات وتوجيهها، والنحو والإعراب واللغة والشعر القديم، ومسائل الكلام، والفقه والاستنباط والمناقشة والترجيح الشئ الكثير، حتى كان – كما يقول الدكتور الذهبي – نقطة التحول في التفسير، ونواة لما وجد بعد من التفسير بالرأي[2]، في حين أنَّا لا نجد في تفسير ابن أبي حاتم شيئا من ذلك، حيث لم يمزج المأثور بغيره من ألوان التفسير، فأصبح بحق على رأس قائمة التفسير بالمأثور، ومن هنا جاءت أهميته في هذا الباب، أضف إلى ذلك شرطه الدقيق في منهجه المتقدم.

وهو القائل رحمه الله تعالى: "فإن قيل: كيف السبيل إلى معرفة ما ذكرت من معاني كتاب الله عز وجل، ومعالم دينه؟ قيل: بالآثار الصحيحة عن رسول الله ﷺ، وعن أصحابه النجباء الألباء، الذين شهدوا التنزيل وعرفوا التأويل ﷺ، فإن قيل: فبماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟ قيل: بنقد العلماء الجهابذة، الذين خصهم الله ﷻ بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة في كل دهر وزمان"[3].

إننا إذا جعلنا القسمة ثلاثية: ١) تفسير بالمأثور. ٢) تفسير بالمعقول. ٣) ما يجمع بينهما من كتب التفسير. ودققنا النظر في ذلك، أرى أنه لا يسعنا إلا أن نجعل تفسير ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى على رأس قائمة التفسير بالمأثور. ذاك لأنه أهم وأشهر تفسير استقل بالمأثور، في

[1] انظر **مقدمة تفسيره** ١/١٤٤-١٤٥.
[2] انظر **التفسير والمفسرون** ١/٢٢٢.
[3] انظر **تقدمة الجرح والتعديل** ١/٢،٥.

حين أنا نجد ابن جرير يضيف إليه كثيرا من المعقول كما تقدم. ولذا رأيت أن أقتصر عليه من مناهج المفسرين بالمأثور – في هذا العرض والنقد – على كثرة ما وصل إلينا من ذلك.

المطلب الثاني: قيمة التفسير بالمأثور وأهميته:

بعد الوقوف على تعريف التفسير المأثور وبيان المراد به، تتجلى لنا مدى أهميته، وضرورة العناية به، والوقوف عنده، والحذر من تجاوزه، وندرك أنه من أفضل أنواع التفسير، ولذا فقد كانت العناية به مبكرة، فكان أول علوم القرآن تدوينا، وكان رجال الحديث والرواية هم أصحاب الشأن الأول في هذا[1].

وإنا لنجد في صحيحي البخاري ومسلم وغيرهما من دواوين السنة المطهرة، أبوابا خاصة بالتفسير، جمع فيها أصحاب تلك الكتب ما صح عندهم من التفسير المأثور عن النبي ﷺ. ومما يدل على أهمية هذا النوع من التفسير، أنه سنام معرفة معاني القرآن وإدراك مراميه، وأنه لابد منه لمن أراد أن يستجيب لله تعالى فيتدبر كلامه، وكذا لمن أراد أن يفسر بالرأي يتحتم عليه أن يطلع على أسباب النزول والناسخ والمنسوخ والمكي والمدني ونحوها من العلوم اللازمة، وهذه كلها لا تؤخذ إلا بالنقل الصحيح عن التفسير بالمأثور بل هي نابعة منه[2].

إن قيمة هذا التفسير وأهميته إنما ترجع إلى قيمة مصادره الأصلية وأهميتها، ولا يخفى على الباحثين في الدراسات القرآنية، أن تلك المصادر هي أحسن طرق التفسير بلا خلاف كما نص على ذلك علماء علوم القرآن.

أما ما ثبت في القرآن نفسه، فأمره واضح إذ هو قول الله تعالى، والله جل وعلا أدرى بأسرار كلامه، وهو سبحانه وتعالى أعلم بمراد نفسه من غيره[3]، ولذا فقد عد العلماء هذا اللون من التفسير في الدرجة الأولى، وأنه من أعلى المصادر وأجودها، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: "إن أصح الطرق في ذلك – أي في التفسير –: أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فإنه قد فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر"[4] .

---

[1] انظر **علوم القرآن الكريم** للدكتور نور الدين عتر ص٧٤ .

[2] انظر **التفسير الصحيح** ١/٥.

[3] انظر **مناهل العرفان** ٢/١٣.

[4] انظر **مقدمة في أصول التفسير** ص ٩٣.

وإذا علمنا أن تفسير القرآن بالقرآن لا يعني تفسير المفردات والجمل فحسب، وإنما يعني وجوها أخر من مثل: تفسير العام بالخاص، والمطلق بالمقيد، والمجمل بالمبين، وتفسير ما جاء موجزا بما جاء مطنبا، وتفسير إشكالات معينة، ونحو ذلك. إذا علمنا هذا أدركنا أن ثمة قدرا لا بأس به يمكن تحصيله من هذا اللون من التفسير. ومثل هذا يقال في تفسير النبي صلى الله عليه و سلم، الذي يأتي في الدرجة الثانية من ألوان التفسير، إذ هو المكلف بالبيان والشرح ﷺ، وأن خير الهدي هديه ﷺ، مع أنا نقطع بعصمته وتوفيقه ﷺ[1]، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُوْنَ﴾ [سورة النحل، آية: ٤٤].

قال الإمام الطبري رحمه الله تعالى: "إن مما أنزل الله من القرآن على نبيه ﷺ ما لا يوصل إلى علم تأويله إلا ببيان الرسول ﷺ، وذلك تأويل جميع ما فيه من وجوه أمره واجبه ومندوبه، وإرشاده، وصنوف نهيه، ووظائف حقوقه وحدوده، ومبالغ فرائضه، ومقادير اللآزم بعض خلقه لبعض، وما أشبه ذلك من أحكام آيه التي لم يدرك علمها إلا ببيان رسول الله ﷺ لأمته. وهذا وجه لا يجوز لأحد القول فيه إلا ببيان رسول الله ﷺ تأويله بنص منه عليه، أو بدلالة قد نصبها دالة أمته على تأويله"[2].

ويشير الإمام الشاطبي في موافقاته إلى مسألة مهمة في وجوب الرجوع إلى السنة لفهم القرآن فيقول رحمه الله تعالى: "إن السنة توضح المجمل وتقيد المطلق وتخصص العموم، فتخرج كثيرا من الصيغ القرآنية عن ظاهر مفهومها في أصل اللغة، وتعلم بذلك أن بيان السنة هو مراد الله تعالى من تلك الصيغ، فإذا طرحت واتبع ظاهر الصيغ بمجرد الهوى صار صاحب هذا النظر ضالا في نظره، جاهلا بالكتاب، خابطا في عمياء، لا يهتدي إلى الصواب فيها، إذ ليس للعقول من إدراك المنافع والمضار في التصرفات الدنيوية إلا الترر اليسير، وهي في الأخروية أبعد على الجملة والتفصيل"[3].

ويأتي بعد هذين المصدرين المصدر الثالث، وهو تفاسير الصحابة ﷺ التي تقع في الدرجة الثالثة، والتي اشتملت على تفاسير كثيرة كانت الحاجة قد اشتدت إليها في زمانهم، لأسباب كثيرة منها[4]: اتساع رقعة الإسلام، واختلاط العرب بغيرهم، مما أدى إلى اختلاط الثقافات

---

[1] انظر **مناهل العرفان** ١٣/٢.

[2] انظر **جامع البيان** ٧٤/١ (دار المعارف بمصر تحقيق أحمد شاكر).

[3] انظر الموافقات في أصول الفقه ٢١/٤ .

[4] انظر **مناهج المفسرين في عصر الصحابة** ص ٤١.

الوافدة مع المسلمين الجدد بالثقافة الإسلامية وخاصة ثقافة أهل الكتاب اليهود والنصارى، وفلسفة الشرق المتمثلة بالمجوس وغيرها، ودخول أناس جدد من غير العرب في الدين الحنيف، ونشوء جيل من أبناء الصحابة ﷺ وغيرهم لم يعايشوا الوحي، ولم يشهدوا وقائع التنْزيل.

فهذه الأسباب وغيرها جعلت الحاجة ماسة إلى الرجوع إلى الصحابة ﷺ، لمعرفة الحق من الباطل، وتمييز الصحيح من غيره.

التفسير المأثور ليس محض نقل:

تجدر الإشارة والتنبيه هنا إلى أن التفسير بالمأثور لا يعني محض النقل، فلا يقال إنه لا جهد يذكر لمن يفسر به، وأن عمله مقصور على نقل الأقوال، وجمعها في مكان واحد، دون إعمال الفكر والتأمل، هذا غير صحيح، بل للعقل دخل فيه. وذلك:

"أن التفسير المأثور إن كان من النوع الأول وهو تفسير القرآن بالقرآن، فإنه لا يمكنه ذلك دون تأمل دقيق، وفكر ثاقب، سواء كان من باب تفسير آية بآية، أو من باب تفسير العام بالخاص والمطلق بالمقيد ونحو ذلك، فكله يتوقف على التروي والتأمل، ولكن لا بد من أن نفرق بين تفسير القرآن بالرأي، وبين استخدام العقل في بيان تفسير القرآن بالقرآن، فتأمل"[1].

وإن كان من تفسير النبي ﷺ، أو الصحابة ﷺ، فإن للعقل أيضا دخلاً في تمييز الصحيح من غيره، وتمحيص الروايات، والموازنة والترجيح، لينقل نقل المتدبر المتبصر، ولا يكون كحاطب ليل فينقل ما صح وما لم يصح، أو يضع الشئ في غير موضعه!! كما هو شأن بعض التفاسير التي ملئت بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وبالإسرائيليات الباطلة التي لا يؤيدها شرع ولا عقل.

ولذا فإنا حينما ندعو إلى اعتماد المأثور، لا نريد بذلك اعتماده على كل حال وكيفما ورد، إنما نريد اعتمادا قائما على النظر والتأمل والتمحيص والنقد.

المطلب الثالث: حكمه من حيث القبول والرد:

بعد أن بينا أهمية التفسير بالمأثور، ونقلنا طرفا مما قاله العلماء في ذلك، نبين في هذا المطلب حكم هذا النوع من التفسير، وهل يجب الأخذ به والوقوف عنده أم لا؟

[1] ولذا فإنه لا يقطع بصحة هذا اللون من التفسير إلا إذا كان الذي فسر به رسول الله ﷺ، أو وقع عليه الإجماع، أو صدر عن أحد الصحابة ﷺ ولم يعلم له مخالف. انظر **قواعد التفسير** ١٠٩/١.

وذلك ببيان آراء العلماء والنظر في أحكامهم، فمن ذلك: ما قاله الإمام البغوي رحمه الله تعالى وهو يفسر قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُوْنَ﴾ [النحل: ٤٤]: "أراد بالذكر الوحي، وكان النبي ﷺ مبينا للوحي، وبيان الكتاب يطلب من السنة"[١]. ويقول الإمام الثعالبي رحمه الله تعالى: "وليس لأحد مع الحديث إذا صح نظر"[٢]. وقد تقدم كلام ابن تيمية[٣] في هذا الخصوص – وهو يبين أصح طرق التفسير –، وقد نقل كلامه، ورضيه ابن كثير والسيوطي وغيرهما رحمهم الله تعالى جميعا.

وأما المعاصرون، فيقول الدكتور فهد بن عبد الرحمن الرومي: "يجب الأخذ بالتفسير بالمأثور إذا صحّ، ولا يجوز العدول عنه والله تعالى أعلم"[٤]. وينقل اهتمام السلف بالتفسير بالمأثور ووقوفهم عنده، واجتماعهم على ذلك فيقول: "لا خلاف بين السلف في قبول هذا النوع من التفسير والإشادة به، والاكتفاء بوروده عما سواه"[٥].

ويقول الدكتور محمد زغلول: "ولذا فقد اتفق العلماء على حجة الاعتماد على التفسير بالمأثور والأخذ به، إذا كان هذا المأثور الذي يفسر به القرآن قرآنا، أو سنة متواترة عن رسول الله ﷺ، وأما قول الصحابة والتابعين فمن العلماء من قال بالاعتماد على أقوالهم في تفسير القرآن، وهذا ما ذهب إليه كثير من العلماء المفسرين، وهو الأقرب إلى الصواب كما أرى"[٦]، ثم نقل قول ابن كثير: "إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة، رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك، لما شاهدوا من القرائن والأحوال". أقول: ذكر التابعين مع الصحابة في اعتماد التفسير فيه نظر، حيث إن الراجح أن أقوال التابعين ليست حجة في التفسير – إلا إذا أجمعوا –[٧]، ولذا نرى أن الحافظ ابن كثير اقتصر على ذكر الصحابة رضي الله تعالى عنهم[٨]. وكل ما تقدم من بيان الأهمية ووجوب القبول، والتحذير من الرد والإهمال والإغفال

---

[١] انظر **معالم التنْزيل** ٣/٧٠.

[٢] انظر **الجواهر الحسان** ٣/٢٤٨.

[٣] انظر ص١٥ في هذا البحث.

[٤] انظر **بحوث في أصول التفسير ومناهجه** للدكتور الرومي ص ٧٨.

[٥] انظر **منهج المدرسة العقلية في التفسير** ص٣٣٤.

[٦] انظر **التفسير بالرأي قواعده وضوابطه وأعلامه** ص١٠٥.

[٧] قال ابن تيمية في **مقدمة التفسير** ص ٤٥–٤٦: "أقوال التابعين ليست حجة في الفروع، فكيف تكون حجة في التفسير".

[٨] انظر مقدمة **تفسير ابن كثير** ١/٧، وتمام كلامه: "التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح ...".

إنما هو لما صح سنده بنقل الثقات العدول، أما ما كان بخلاف ذلك فيجب رده، ولا يجوز قبوله، ولا الاشتغال به، اللهم إلا لتمحيصه والتنبيه على ضلاله وخطئه حتى لا يغتر به أحد[1].

المبحث الثاني
العلاقة بين التفسير بالمأثور والتجديد

المطلب الأول، الهدم الإلغاء:

إن العلاقة بين التفسير بالمأثور وما يسمى بالتجديد، لم تكن علاقة واحدة، بل يمكن أن نقسمها إلى قسمين: علاقة هدم وإلغاء، وعلاقة إضافة وبناء. وهذا في حال وجود التفسير المأثور الصحيح، وأما في حال عدم وجوده، فيرجع حينئذ إلى ما ذكره علماء علوم القرآن وأصول التفسير من الضوابط اللازم توافرها فيمن يريد أن يتصدى لذلك، ذاك أن القول في كتاب الله بغير علم محذور، وقد جاء الوعيد على لسان النبي ﷺ إذ يقول: «من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار»[2].

ونبدأ بالقسم الأول، وهو علاقة الهدم والإلغاء، بمعنى طرح التفسير بالمأثور والعزوف عنه حتى لو كان صحيحا ثابتا، متى ما أشكل فهم ذلك أو بدا أنه لا يتفق مع العقل أو التجديد. وهذه فكرة متقدمة حمل لواءها دعاة المدرسة العقلانية، فقد كانوا حين يشكل عليهم حديث لا يترددون في تأويله، فإن قبل التأويل وإلا أبطلوه وكذبوه وطعنوا في رواته ولو كان في الصحيحين[3].

---

[1] انظر **مناهل العرفان** ٢٢/٢، وقد عد النوع الأول من أقوى العوامل المساعدة على الاهتداء بالقرآن. وانظر **حلية الأولياء** رقم ١٢٨٣٩فقد أخرج أبو نعيم عن عبد الرحمن بن مهدي رحمهما الله تعالى أنه قال: "لا يجوز أن يكون الرجل إماما حتى يعلم ما يصح مما لا يصح، وحتى لا يحتج بكل شئ، وحتى يعلم مخارج العلم".

[2] أخرجه الترمذي برقم ٢٩٥١ في تفسير القرآن باب: ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، وقال: "هذا حديث حسن".

[3] انظر **منهج المدرسة العقلية في التفسير** ص٣٣٤، وانظر **كتاب الإسرائيليات في التفسير والحديث** للدكتور الذهبي ص ١٥٩ في معرض رده على السيد رشيد رضا الذي قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ البقرة/١٦٢: "ولا ثقة لنا في شيء مما روي في هذا القبيل" إلى أن يقول: "وإن خرج بعضه في الصحيح موقوفا ومرفوعا كحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما". قال الذهبي: "ولست أدري كيف ساغ للشيخ رشيد أن يرد حديثا صحيحا ورد في موضعين من صحيح البخاري ...إلخ".

وقد فتحت هذه المدرسة باب شر على الأمة، أدى إلى ظهور ما يسمى بالقراءة الجديدة للقرآن الكريم، التي تجاوز دعاتها كل الحدود، و لم يلتزموا بشييء من القواعد والقيود، بل دعوا إلى التحرر من كل ذلك، فجاءوا بطامات لا مثيل لها في تاريخ الأمة الطويل.

وسنرى في ما نذكره من نماذج في المطلب القادم ما يدعو إلى العجب العجاب، فقد أدى بهم الخروج على المأثور إلى تخبط في الفهم لا نهاية له، بل إن منهم من أتى بما يستحيى من ذكره[1].

و لم يقف سوء الفهم عند نوع معين من التفسير، ولكنه تناول العقيدة والأحكام عل حد سواء، فأفرز لونا جديدا من الفهم، تسميته بالانحراف والتبديل أولى منه بالتجديد والتطوير، بما لو أخذت به الأمة – وما كان لها أن تأخذ – لانسلخت من دينها، ودانت بدين جديد، غير الدين الذي جاء به محمد خاتم النبيين عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

المطب الثاني، الإضافة والبناء:

هذا مطلب مهم، يبين أن الدعوة إلى الأخذ بالتفسير المأثور، والاهتمام به، لا يعني الجمود عليه، والوقوف عنده، ولكن يعني الانطلاق منه والبناء عليه. وكيف نقف عنده، والقرآن إنما أنزل لهداية الناس كافة في كل زمان ومكان؟ وهل وقف السلف حتى يقف الخلف؟ إن العلماء لو وقفوا عند المأثور لما رأينا المكتبة القرآنية تزخر بصنوف المؤلفات في التفسير من مخطوطات ومطبوعات.

إن الهدم والإلغاء شئ والإضافة والبناء شئ آخر، وإذا كان الأول مرفوضا على كل حال، فإن هذا مقبول ما دام يتسع له المقال. ولذا فقد نص العلماء على أنه ينبغي أن يكون هو الركيزة التي يكون الانطلاق منها في التفسير ولا يصح تجاوزها بحال، إذ هو السبيل إلى الأمن من الغلط، والعصمة من الانحراف، والسلامة من القول في كتاب الله تعالى بغير علم.

قال الدكتور الشرقاوي: "فالتفسير بالمأثور هو القاعدة الأساسية، والركيزة الجوهرية، التي ينبغي أن ينطلق منها كل مفسر"[2]، وفي هذا يقول الإمام القرطبي وهو يتكلم عن وجوه منع تفسير القرآن بالرأي: "والوجه الثاني: أن يتسارع إلى تفسير القرآن بظاهر العربية، من غير استظهار بالسماع والنقل ..."، إلى أن يقول: "والنقل والسماع لا بد له منه في ظاهر التفسير

[1] انظر ما سننقله عن شحرور بعد قليل.

[2] انظر **مناهج المفسرين** للدكتور أحمد الشرقاوي، ص٥٥.

أولا ليتقي به مواضع الغلط، ثم بعد ذلك يتسع الفهم والاستنباط"[1]. حتى السيد محمد رشيد رضا رحمه الله تعالى، الذي يمثل المدرسة العقلانية في عصره، أقر بأهمية التفسير المأثور، قد قال في مقدمة تفسير المنار: "وأما الروايات المأثورة عن النبي ﷺ وأصحابه وعلماء التابعين في التفسير، فمنها ما هو ضروري أيضاً؛ لأن ما صح من المرفوع لا يقدم عليه شيء، ويليه ما صح عن علماء الصحابة مما يتعلق بالمعاني اللغوية أو عمل عصرهم، والصحيح من هذا وذاك قليل"[2].

المطلب الثالث: نماذج من المنهجين في القديم والحديث ونقدهما:

ونظرا لضيق مساحة البحث المسموح بها في هذا المؤتمر المبارك، فسأقتصر على نماذج محدودة لكل منهج، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: منهج الإضافة والبناء، بمعنى اتساع اللفظ للفهم القديم والفهم الجديد، وأمثلة هذا النوع كثيرة جدا والحمد لله، خذ مثلا قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء:٣٠]، ففي المأثور نجد أن الحاكم أخرج أثرا وصححه عن ابن عباس ﷺ قال: "فتقت السماء بالغيث، وفتقت الأرض بالنبات"[3].

فهذا الأثر لا يمنع أن يضاف إليه ما توصل إليه العلم الحديث في زماننا، مما يسمى بنظرية "لابلاس"، أو نظرية "السديم" عند علماء الفلك، الذين يثبتون أن الشمس والكواكب والأرض كانت قطعة واحدة، وأن الشمس كانت كرة نارية، وهي في أثناء سيرها السريع انفصلت عنها أرضنا والكواكب السيارة الأخرى[4]، فالسموات والأرض كانتا كتلة واحدة ملتصقتين،

---

[1] انظر **الجامع لأحكام القرآن** ٣٤/١.

[2] انظر **تفسير المنار** ٧/١، وقوله: "قليل لا يسلم، بل صح من ذلك قدر لا بأس به".

[3] أخرجه الحاكم (٤١٤/٢) وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، وقال الذهبي: "طلحة واه". وذكره ابن عطية ١٤١/١٠ دون أن ينسبه إلى ابن عباس مستشهدا بقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الرَّجْعِ ۞ وَالأَرْضِ ذَاتِ الصَّدْعِ﴾ الطارق: ١١و١٢ وقال: "وهذا قول حسن، يجمع العبرة وتعديد النعمة، والحجة بمحسوس بين، ويناسب قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾، أي من الماء الذي أوجد الفتق، فيظهر معنى الآية، ويتوجه الاعتبار".

[4] وتلك الكواكب تسعة مرتبة حسب قربها من الشمس، وهي: عطارد والزهرة والأرض والمريخ والمشتري وزحل وأورانوس ونبتون وبلوتوه، ولكل منها مدار حسب تأثير الجاذبية، وهي تجري في الفلك، وهي تسعة أفلاك دون السموات المطبقة التي يعيش فيه الملائكة، والفلك استدارة في السماء تدور بالنجوم مع ثبوت السماء، أو هو مجراها وسرعة سيرها. انظر **التفسير المنير** ٤٤/١٧، و**آيات الخالق الكونية** ص ١٠٤، و**المعجزات القرآنية** ص ١٦.

ثم فصلهما الله تعالى بقدرته القاهرة فصارتا على ما هي عليه الآن. فلا تعارض بين هذا وما جاء عن ابن عباس ﷺ – على فرض صحته –، وما درج عليه أهل التفسير في القديم، لإمكان الجمع بين المعنيين، والله تعالى أدرى بأسرار كلامه.

وخذ أيضاً كلمة "الرمي" التي وردت عن النبي ﷺ في تفسير كلمة "القوة" في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾[1]، فلا شك أن النبي ﷺ أراد بالرمي أهم أنواع الأسلحة وأكثرها، نظيره قوله ﷺ: «الحج عرفة»[2]، و«الندم توبة»[3]. فكما أن ذكر عرفة لا ينفي اعتبار الإحرام والطواف وغيرهما من أركان الحج، وكما أن ذكر الندم لا ينفي اعتبار الإقلاع عن المعصية والاستغفار من لوازم التوبة، كذلك فإن ذكر الرمي لا ينفي اعتبار أيّ نوع من أنواع الأسلحة.

من هنا فإن إضافة مثل القوة الاقتصادية والسياسية والعلمية والصناعية ونحوها لا يعدّ تجاوزا لما ورد في تفسيرها من المأثور، بل هو إضافة حسنة ما دامت قد صدرت ممن توافرت فيه شروط التفسير[4]. ونكتفي بهذين المثالين، للننتقل إلى النوع الثاني، وهو:

ثانياً: الهدم والإلغاء:

لعل شهوة التجديد، والشغف بالعصرية الحديثة[5]، هي السبب الرئيس في إلغاء التفسير بالمأثور، وإعمال الفكر في فهم النص الكريم، ثم القول بنتائجه وإن كانت معارضة لما صح في ذلك من التفسير المأثور!! ونماذج هذا النوع من التفسير كثيرة أيضا – ولا حول ولا قوة إلا بالله –، سواء كانت في تفسير كامل، أم في تفسير بعض الآيات.

فنجد مثلا أن سيد طنطاوي جوهري رحمه الله تعالى قد أتى في تفسيره بعجائب، اقرأ مثلا ما ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٦] وقوله:

---

[1] سورة الأنفال، آية: ٦٠، والحديث أخرجه مسلم برقم ١٩١٧ عن عقبة بن عامر الجهني ﷺ أن النبي ﷺ قال على منبره ثلاثا: «ألا إن القوة الرمي»، في كتاب الإمارة، باب فضل الرمي والحث عليه ١٥٢٢/٣.

[2] أخرجه أبو داود في المناسك بأطول منه برقم ١٩٤٩، والترمذي برقم ٨٨٩ وقال: "والعمل على حديث عبد الرحمن بن يعمر عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم" ٢٧٣/٣-٢٣٨، والحاكم ٢٧٨/٢ وقال: "هذا حديث صحيح" ووافقه الذهبي.

[3] أخرجه أحمد من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ ٣٧٦/١، وفي النسخة المحققة برقم ٣٥٦٨ وقال الأستاذ أحمد شاكر رحمه الله تعالى: "إسناده صحيح، وأخرجه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي" في كتاب التوبة والإنابة مختصرا ومطولا ٢٤٣/٤.

[4] انظر كتابنا: **أبرز أسس التعامل مع القرآن الكريم** ص٨٦.

[5] تقول المستشرقة الأمريكية مريم جميلة: إن البلاد الإسلامية قد وقعت فريسة مصطلحات خاطئة، منها: مصطلح العصرية، وقد جنى هذا المصطلح على الإسلام جناية كبرى. انظر **شطحات مصطفى محمود في تفسيراته العصرية** لعبد المتعال الجبري ص١.

"وأما علم تحضير الأرواح فإنه من هذه الآية استخراجه"[1]، ثم ساق تفسيرا طويلا لا يقبله ذو لب يعرف مرامي القرآن الكريم وأهدافه[2]، وقس على هذا منهجه في البحوث والنظريات والاكتشافات الحديثة، من تفاصيل الفلك وكواكبه ومداراته وذراته ومجراته في حركته وسكونه... إلخ[3]، وإن كان تفسيره لا يخلو من حكم ولطائف وفوائد تفسيرية مقبولة.

ومثله ما ذكره الدكتور مصطفى محمود في قضية تعدد الزوجات، حيث يقول: "والواقع أن تعدد الزوجات للمسلم مشروط بشرط صعب وهو العدل: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء: ٣]، ويؤكد الله استحالة هذا العدل ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء:١٢٩]، إنه الأمر الممكن الذي لا يقدر عليه أحد"[4]. وهذا فهم خاطئ، وتفسير غير سليم، يؤدي إلى التناقض الذي يتحاشى عنه كلام الله تعالى كما هو ظاهر، سببه عدم الرجوع إلى أئمة التفسير من الصحابة فمن بعدهم، وعدم التقيد بقواعد التفسير وضوابطه.

ومثله قول بعضهم: "أراد المفسرون أن يجعلوا معنى الظلم في مثل هذه الآيات الشرك، وهو تعيين لا أرى ما يسوغه، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ قالوا: هو الشرك، ولا أستطيع أن أفهمه على هذا الوجه، فإن المؤمن لا يكون مشركا، إنما لبس إيمانه بذنوب، كالتي تدل عليها عبارة ظلم النفس، فيكون المعنى: ولم يلبسوا إيمانهم بذنوب يظلمون بها أنفسهم"[5]. وهذا فهم غير سليم، أدى إليه عدم الرجوع إلى التفسير المأثور، ولو رجع إليه لرأى أن النبي ﷺ قد فسره بذلك[6].

والأدهى من هذا ما ذهب إليه المهندس شحرور، فقد أدى به الخروج على المأثور إلى تخبط في الفهم لا نهاية له ولا حدود، بل قد أتى بما يستحيي من ذكره، فيقول في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾: "إن جسد المرأة كله زينة،

---

[1] انظر **تفسير الجواهر** ١/٨٤-٨٩.

[2] انظر **اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر الهجري** ٢/٦٥٢-٦٥٨، وموقف السيد رشيد رضا في تفسير المنار من المعجزات الحسية وتأوليها بما لا تكون به معجزة تبعا لشيخه محمد عبده معروف، وفي آية البقرة هذه ١/٣٤٧-٣٤٨ يذهب إلى أن الآيات مسوقة لبيان حكم شرعي لا لبيان حادث تاريخي هو معجزة لموسى عليه السلام. انظر السابق ٢/٨١٠-٨١٣.

[3] انظر **اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره** ص ٥٣، ولسنا هنا بصدد مناقشة هذا ورده، إنما غرضنا عرض هذا المنهج ونقده.

[4] انظر **القرآن محاولة لفهم عصري** ص ٢٧٥.

[5] انظر **مجلة اللغة العربية** ١٣/٨١.

[6] مناقشة هذا المثال والذي قبله تجده في بحثنا: **تدبر القرآن بين المنهج السليم والانحرافات المعاصرة**، المنشور في مجلة الدراسات الإسلامية والعربية بدبي، العدد التاسع عشر سنة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

والزينة هنا حتما ليست المكياج والحلي وما شابه ذلك، وإنما هي جسد المرأة كله، ثم يقسم الجسد إلى قسمين: قسم ظاهر بالخلق، وهو ما أظهره الله تعالى في خلقها كالرأس والبطن والظهر والرجلين واليدين، وقسم غير ظاهر بالخلق، وهو ما أخفاه الله في بنية المرأة وتصميمها، وهو الجيوب المرادة بالآية الكريمة، فالجيوب في المرأة – على زعمه – لها طبقتان أو طبقتان مع خرق، وهي ما بين الثديين، وتحت الثديين، وتحت الإبطين، والفرج، والإليتين، وهذه كلها جيوب، فهذه الجيوب يجب على المرأة المؤمنة أن تغطيها، ولذا قال: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾!!. ثم يقول: إن السبب في ذلك النهي ﴿وَلا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ﴾ هو لكي لا يعلم ما يخفين من زينتهن – وهنا الكلام عن الزينة المخفية وهو الجيوب – لأنها لا يمكن أن تعلم إلا إذا أرادت المرأة ذلك، فهذا يعني أن الله منع المرأة المؤمنة من العمل والسعي (الضرب) بشكل يظهر جيوبها أو بعضها، كأن تعمل عارضة (ستربتيز) أو تقوم برقصات تظهر فيها الجيوب أو بعضها، ولكنه لم يحرم الرقص بشكل مطلق، بل حرم عليها إظهار الجيوب أو بعضها بشكل إرادي وهذا لا يحصل إلا من أجل كسب المال أو على شواطئ البحار[1] .

فانظر كيف نسف ما استقر عليه إجماع المسلمين على مدى أكثر من أربعة عشر قرنا من الزمان؟ منذ فسرته أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها حين قالت: (يرحم الله نساء المهاجرات الأول، لما أنزل الله: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ شققن مروطهن فاختمرن بها"[2]. فلو تأمل ما ورد من المأثور في هذا المجال لاحترم عقله ووقف عنده، وما سمح لقلمه أن يخط مثل هذا الهراء[3]، المؤدي إلى الهدم والإلغاء.

وخلاصة القول: إن المنهج التجديدي الرافض للمأثور، المتحلل من القيود والضوابط، يعدّ معول هدم في الإسلام، يؤدي إلى ظهور إسلام جديد، غير ما جاء به محمد صلى الله عليهوسلم، وغير ما عرفه المسلمون عبر القرون، فلا يصح لذي علم أن يسكت عليه، بل يجب رفضه ورده بحزم وقوة.

---

[1] انظر **الكتاب والقرآن – قراءة معاصرة** ص ٦١٣.

[2] أخرجه البخاري برقم ٤٧٥٨ في كتاب التفسير ٥١٠/١٠.

[3] انظر إضافة إلى ما ذكره البخاري الآثار التي أخرجها ابن جرير ٩٧/١٨ (طبعة دار المعرفة)، وابن أبي حاتم الرازي ٢٨٠/٢ في تفسير سورة النور.

الخاتمة – نسأل الله تعالى حسنها –:

وبعد هذا العرض، رأيت أن أجعل خاتمة هذا البحث تتضمن أبرز النتائج في نقاط محددة، على النحو الآتي:

١. إن التأمل في كتاب الله تعالى وتدبره أدى إلى ظهور ثروة تفسيرية ضخمة، تمثلت بمناهج المفسرين المتعددة.

٢. إن التفسير بالمأثور خير ما يمثل التدبر السليم لكتاب الله تعالى، لأهمية الأصول الثلاثة التي يقوم عليها.

٣. لدى النظر في كتب التفسير بالمأثور، يمكن أن نعدّ التفسير المسند لابن أبي حاتم الرازي على قائمة تلك الكتب، لما له من منهج دقيق محكم.

٤. إن الدعوة إلى التقيد بالتفسير بالمأثور، لا تعني الجمود عليه، وإنما الانطلاق منه والبناء عليه، متى ما اتسع اللفظ الكريم لذلك، وأمثلة هذا الاتساع كثيرة والحمد لله.

٥. ولذا فإن إعمال الفكر في كتاب الله تعالى للوصول إلى فهم جديد، أمر مطلوب ما لم يجنح عن المنهج السليم الذي التزمته أمة الإسلام عبر القرون.

٦. تتجلى ضرورة التقيد بالتفسير المأثور من نواح عدة، لعل من أبرزها: أنه عصمة من كثير من الانحرافات التفسيرية.

٧. إن الدعوة إلى التحلل من ضوابط التفسير وقواعده، تؤدي إلى مترلقات خطيرة، مما يحتم على أهل العلم الوقوف بوجهها بكل حزم وقوة.

٨. لقد أفرز المنهج التجديدي القائم على التحلل من القيود، والخروج على المأثور، كما هائلا من الانحرافات التفسيرية الخطيرة، وما كان لمثل هذا أن يسمى تجديدا، إذ هو بالانحراف والتبديل والتغيير ألصق منه بالتجديد والتطوير.

التوصيات والمقترحات:

١- أوصي بأن يعقد مؤتمر خاص بالتفسير المأثور، لبيان مناهجه ومدى أهميته، وإبراز جهود العلماء فيه قديما وحديثا، والكشف عن صحيحه وسقيمه.

٢- وأقترح الكتابة إلى الجامعات الإسلامية بأن تعنى بتدريس التفسير بالمأثور دراسة حديثية تفسيرية، تقوم على منهج تأصيلي يعنى به أهل التخصص.

٣- الدعوة إلى تجديد يبنى على الينابيع الصافية، والمعاني السامية التي قدمها سلف الأمة.

أهم المصادر والمراجع

١. **القرآن الكريم.**
٢. **أبرز أسس التعامل مع القرآن الكريم:** أ. د/ عيادة بن أيوب الكبيسي، دار البحوث وإحياء التراث، دبي، الطبعة الثالثة.
٣. **اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر:** أ. د/ فهد بن عبد الرحمن الرومي، مؤسسة الرسالة.
٤. **أصول التفسير وقواعده:** الشيخ خالد العك، دار النفائس، دمشق.
٥. **إعجاز القرآن والبلاغة العربية:** الأستاذ محمد صادق الرافعي، تحقيق عبد الله المنشاوي، مكتبة الإيمان، القاهرة.
٦. **الأعلام:** الأستاذ خير الدين الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين.
٧. **بحوث في أصول التفسير ومناهجه:** أ.د/ فهد الرومي، مكتبة التوبة، الرياض.
٨. **بحوث الدورة السادسة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي**، دبي.
٩. **البرهان في علوم القرآن:** الإمام بدر الدين الزركشي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق الدكتور يوسف المرعشلي وغيره، دار المعرفة، بيروت.
١٠. **تاريخ الإسلام:** الإمام محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق د/ عمر عبد السلام تدمري، دار إحياء الكتاب العربي، بيروت.
١١. **التعريفات:** الإمام علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، دار الكتاب العربي.
١٢. **التفسير بالرأي قواعده وأعلامه:** الدكتور محمد زغلول، مكتبة الفارابي، دمشق.
١٣. **التفسير الصحيح:** أ. د/ حكمت بشير، دار المآثر، المدينة النبوية.
١٤. **تفسير القرآن العظيم:** الحافظ ابن كثير (ت٧٧٤هـ)، دار إحياء الكتب العربية.
١٥. **تفسير المنار:** السيد محمد رشيد رضا (ت١٣٥٤هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر.
١٦. **التفسير المنير:** أ. د/ وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر.
١٧. **التفسير والمفسرون:** أ. د/ محمد حسين الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٨. **جامع البيان:** الإمام ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، دار المعارف بمصر.

١٩. **الجامع لأحكام القرآن:** الإمام القرطبي (ت٦٧١هـ)، دار إحياء التراث العربي.
٢٠. **الجرح والتعديل:** الإمام ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند.
٢١. **الجواهر الحسان:** الإمام عبد الرحمن الثعالبي (ت٨٧٥هـ)، تحقيق الأستاذ محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت.
٢٢. **الجواهر في تفسير القرآن الكريم:** سيد طنطاوي جوهري (ت ١٣٥٨هـ)، تهران.
٢٣. **سنن الترمذي:** الإمام محمد بن عيسى (ت٢٧٩هـ)، دار إحياء الكتب العربية.
٢٤. **سنن أبي داود:** الإمام سليمان بن الأشعث (ت٢٧٥هـ)، دار إحياء السنة النبوية.
٢٥. **شطحات مصطفى محمود في تفسيراته العصرية:** عبد المتعال الجبري، دار الاعتصام.
٢٦. **صحيح البخاري:** الإمام محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)، دار أبي حيان، القاهرة.
٢٧. **صحيح مسلم:** الإمام أبو الحسين النيسابوري (ت٢٦١هـ)، دار الكتب العلمية.
٢٨. **علوم القرآن الكريم:** أ. د/ نور الدين العتر، مطبعة الصباح، دمشق.
٢٩. **القاموس المحيط:** الإمام مجد الدين الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، دار إحياء التراث العربي.
٣٠. **قواعد التفسير جمعا ودراسة:** الأستاذ خالد السبت، دار ابن عفان، الخبر، السعودية.
٣١. **الكتاب والقرآن قراءة معاصرة:** المهندس د.محمد شحرور، الأهالي، دمشق.
٣٢. **لسان العرب:** الإمام محمد بن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت.
٣٣. **المستدرك على الصحيحين:** الإمام الحاكم (ت٤٠٥هـ)، مطابع النصر، الرياض.
٣٤. **معالم التنزيل:** الإمام البغوي (ت٥١٦هـ)، دار المعرفة بيروت.
٣٥. **مفردات القرآن:** الراغب الأصفهاني (ت في حدود ٤٢٥هـ)، دار القلم، دمشق.
٣٦. المعجم **الوسيط:** إخراج إبراهيم مصطفى وغيره، دار الدعوة، إستانبول، تركيا.
٣٧. **مقدمة في أصول التفسير:** الإمام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق أ. د عدنان زرزور، دار القرآن الكريم، الكويت.
٣٨. **مقدمة التفسير:** الراغب الأصفهاني، نشر قديمي كتب خانة، كراتشي، باكستان.
٣٩. **مناهج المفسرين:** الدكتور أحمد بن محمد الشرقاوي، الرياض سنة ١٤٢٤هـ.

٤٠. **مناهج المفسرين في عصر الصحابة**: الأستاذ الدكتور مصطفى مسلم، دار المسلم، الرياض.

٤١. **مناهج المفسرين**: الدكتور محمود النقراشي السيد علي، مكتبة النهضة.

٤٢. **مناهل العرفان في علوم القرآن**: الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤٣. **منهج المدرسة العقلية في التفسير**: الدكتور فهد الرومي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٤. **الموافقات**: الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ) بشرح عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت.

٤٥. **النهاية في غريب الحديث والأثر**: الإمام المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.